● أخبار قصيرة

إيران مستعدة لتصدير الخدمات الفنية والهندسية لأنغولا

أعلن وزير النفط الإيراني جواد أوجي، خلال لقاء مع نظيره الأنغولي دياماانتينو آزودو، استعداد إيران لتصدير الخدمات الفنية والهندسية الى هذا البلد.
ولفت أوجي، في اللقاء الذي جرى على هامش قمة الدول المصدرة للغاز بالجزائر، إلى أن ما يزيد عن ٩٣٪ من محطات توليد الكهرباء في إيران تعمل على وقود الغاز طبيعي؛ مردفاً: نعمل على استقطاب رؤوس الأموال من المصادر المحلية والأجنبية.
وتابع: لدينا المعرفة التقنية في مجال "الكاتاليست" ولدينا القدرة على تطوير تصديره إلى كافة الدول.
وتحدث وزير النفط الأنغولي عن فرص التعاون مع ايران في مجال الغاز الطبيعي المسال، وتطوير إنتاج الغاز للاستخدام المنزلي وتصدير الكهرباء.

إنتاج الصلب الإيراني ينمو بنسبة ٤٠٪

أظهر تقرير جديد للاتحاد العالمي للصلب تسجيل إنتاج إيران في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤ واقع ٢/٦ مليون طن بنمو ٤٠٪ على أساس سنوي.
وأضاف التقرير: إن إنتاج الصلب الإيراني هو الأعلى نمواً بين المنتجين العشرة الكبار. وفي السياق، أكد عضو جمعية منتجي الصلب الإيرانية أن الإنتاج الحالي يشكل ضعف الطلب المحلي.
وأشار إلى أن إيران حققت المركز التاسع بترتيب كبار المنتجين خلال شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، وقال: رغم القيود القائمة بما يخص الطاقة والكهرباء والغاز، تواصلت وتيرة الإنتاج عبر زيادة المردودية وإدارة الإنتاج بجانب توظيف إستثمارات جادة في مجال استكمال سلسلة القيمة والتطوير.

إيران وغانا توقعان وثيقة للتعاون في مجال النقل الجوي

وقعت هيئة الطيران المدني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وثيقة تعاون في مجال النقل الجوي مع غانا بعد موافقة أعضاء مجلس الوزراء الإيراني. وقامت هيئة الطيران المدني الإيرانية بصياغة إتفاقية متبادلة بشأن النقل الجوي بين إيران وغانا، والتي تضع إطاراً قانونياً لبدء الرحلات الجوية.
وبعد الإجراءات القانونية والتنسيق مع وزارة الخارجية الإيرانية، وصل وفد رفيع المستوى من غانا إلى العاصمة الإيرانية طهران لتوقيع وثيقة التعاون في مجال النقل الجوي.

وحصة أكبر في الأسواق العالمية

طهران تتطلع لاستلام جزء من سوق الطاقة الروسية

الوفاق/ وكالات

رأى رئيس مجلس إدارة اتحاد صادرات الطاقة والصناعات المرتبطة بها في إيران أن تزويد الروس بجزء من الأسواق التي يمتلكونها وحضورهم كشريك في أسواق ثالثة، سيحقق إزدهاراً جيداً لمؤسسات كلا البلدين في مجال النفط والطاقة.
وقال حميدرضا صالحي، أمس الإثنين، حول توقيع مذكرة مع الجانب الروسي في مجال الطاقة: نعتزم في هذه المذكرة تقديم قدراتنا للجانب الروسي على المستوى الفني والتكنولوجي ومجالات النفط والغاز والكهرباء غير المتجددة التي ننشط فيها، لأننا جمعنا كل جهودنا لتقديم أفضل المواد والخدمات في هذه المجالات، والآن حان الوقت لتقديم هذه الخدمات إلى الأسواق العالمية عبر دول كبرى مثل روسيا.
وبيّن صالحي أن أكثر من ٧ آلاف مؤسسة اقتصادية في إيران تنشط في مجال الطاقة، وأوضح: هذه المؤسسات تحتاج إلى الدعم لكي تكون حاضرة في الأسواق الخارجية، لأن مناهجها وأهدافها مشبعة في الداخل وعليها أن تتجه نحو الأسواق العالمية، لذلك إذا وقف الروس إلى جانبنا كما وعدونا، فيمكننا أن نقف معهم في المقابل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية حتى نتمكن من التواجد في الأسواق العالمية في مجال الطاقة.
وأردف رئيس مجلس إدارة اتحاد صادرات الطاقة والصناعات المرتبطة بها: يمكننا الاستفادة من قدرات الروس في بعض المجالات مثل الغاز الطبيعي المسال ومحطات توليد الطاقة ذات الدورة المركبة، ونأمل أن تتحقق هذه الأهداف عبر مذكرة التفاهم هذه. وشدد على توسيع خط النشاط في مجال الطاقة حتى تتمكن إيران من الحصول على حصة أكبر في الأسواق العالمية.
وأشار صالحي إلى دعم الحكومة للقطاع الخاص خاصة هذه المنظمة من أجل النهوض بأهدافها، وقال: مما لا شك فيه أن دعم الحكومة لنا وللكثير من المنظمات الخاصة لا يكفي، وإذا أردنا مقارنة أنفسنا بمنظمات مماثلة، على سبيل المثال، في بلد مثل تركيا، فسوف ندرك أننا لا نحظى بالدعم على الإطلاق.

مذكرة تفاهم في مجال التكنولوجيا

وقبل أيام، وقعت وزارة النفط الإيرانية وشركة ترانسنفت الروسية مذكرة تفاهم في مجال التكنولوجيا واستثمار الحقول النفطية المشتركة في صناعة النفط.
وأفادت وسائل الإعلام الإيرانية، إنه تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التكنولوجيا واستثمار الحقول النفطية المشتركة في صناعة النفط بين وحيدرضا زيدي فرد، نائب وزير الهندسة والدراسات وتكنولوجيا النفط، وفلاديمير ألكسندروفيتش كالاندا، نائب الرئيس التنفيذي لشركة ترانسنفت الروسية على هامش المؤتمر السابع عشر للجنة التعاون الاقتصادي الإيراني - الروسي في فندق إسبيناس بالاس في طهران.

مسؤول: إذا وقف الروس إلى جانبنا كما وعدونا، فيمكننا أن نقف معهم في المقابل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية حتى نتمكن من التواجد في الأسواق العالمية في مجال الطاقة

المصالح المشتركة

وبالنظر إلى المصالح المشتركة في توقيع مذكرة المفاوضات هذه، سيتم إجراء المراجعة الأولية والتقييم والتحليل ودراسة إمكانية التعاون في مجال خطوط أنابيب نقل النفط والمنتجات النفطية والأنشطة ذات الصلة لكلا الطرفين.
وبموجب هذه الوثيقة، لدى إيران وروسيا مجالات محتملة للتعاون مثل البحث والتطوير المشترك، والأعمال الهندسية والتجريبية، وتلبية الاحتياجات من المواد والأجزاء والمنتجات والمعدات والفحص الفني لصهاريج تخزين النفط والمنتجات النفطية والصيانة والإصلاح لخطوط الأنابيب، بما في ذلك استخدام أنظمة كشف التسرب، وأنظمة إدارة سلامة خطوط الأنابيب، وأنظمة الحماية من الصواعق وعمليات فحص المواقع والخزانات، وعمليات فحص خطوط الأنابيب وغيرها من الأمور التي يمكن تحديدها.
ومن أجل تسهيل التعاون، سيشكل الطرفان فريق عمل مشترك اعتباراً من تاريخ توقيع هذه المذكرة.
ويتم تحديد وقت ومكان وشكل اجتماعات مجموعة العمل المشتركة من قبل الجانبين، وبعد نتائج مجموعة العمل، يتم إعداد محضر الاجتماع والتوقيع عليه من قبل الممثلين المعتمدين.

منها تقليل نفقات الإنتاج والصيانة والإستخراج

مزايا تطوير الحقول النفطية المشتركة بين إيران والعراق

رأى خبير في مجال الطاقة أن تطوير الحقول المشتركة والتعاون مع العراق سيقلل نفقات الإنتاج والصيانة والاستخراج من الحقول.
وقال علي بختيار، في حديث لوكالة إيلنا العمالية، حول التطوير المشترك للحقول المشتركة مع العراق: تشكل مسألة الحقول المشتركة بين إيران والعراق موضوع مفاوضات بين سلطات البلدين منذ عدة سنوات؛ وبالنظر لأن العلاقات السياسية بين طهران وبغداد قوية ومتينة، فان مسار هذا التعاون سلس للغاية.
وأضاف: الحقول المشتركة في منطقة الشرق الأوسط لديها القدرة على أن تؤدي إلى الإستثمار بدلاً من ضخ رأس المال مرتين، والآن العراق فرصة جيدة للقيام بذلك.. عقدنا عدة مفاوضات في الماضي في هذا الحقل للتطوير الكامل لحقول غرب كارون تحت عنوان عقد مع العراق والاستفادة منها بشكل مشترك، وهذا يعود بالنفع على الطرفين ويؤدي إلى استثمار مناسب وأقل في هذه الحقول لمزيد من الإنتاج والتطوير والاستخراج.
ومضى هذا الخبير في شؤون الطاقة يقول: مالياً نحن تحت عقوبات دولية والعراق غير خاضع للعقوبات، إذن يمكن ترتيب العقد بحيث يكون العراق هو مشغل المشروع ويتم اختيار المهندسين من كلا البلدين وتوظيفهم، ثم نقسم الأرباح من بيع النفط بين الطرفين إلى الحد الذي يكون فيه لكلا الطرفين حصة من هذه الحقول المشتركة.
وأكمل: من المزايا الأخرى للتعاون المشترك في الحقل أن الإنتاج ينتقل من الحقول المشتركة إلى الإنتاج الآمن، والآن أصبح الإنتاج والمردود في العديد من الحقول في الشرق الأوسط غير آمن، وهذا الإجراء يؤدي إلى تعريض مصالح الطرفين للخطر، وعليه ومع هذه الخطوة سيتم الحفاظ على سلامة الآبار وأمنها ومنع الأضرار التي تلحق بالخزانات.

وتابع بختيار: صحيح أن إيران خاضعة للعقوبات؛ لكن يمكن عبر المفاوضات إشراك العراق في عقد مع شركة ثالثة، في هذه الحالة يمكننا تنفيذ المشروع وتطويره دون أي مشاكل. واستطرد: لدينا تجربة مسبقة في حقل رام بالتعاون مع شركة "بريتيش بتروليوم"، والتي فرضت عليها وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات لتقربها من إيران، حيث تم إطلاق الحقل بمتابعة قانونية ولم يخضع لعقوبات آفيك.
وبحث وزير النفط العراقي، خلال لقائه مع نظيره الإيراني على هامش قمة الجزائر، الاستثمارات المشتركة في الحقول النفطية. وناقش الطرفان في هذا اللقاء آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مجالات النفط والغاز ومشاريع البنية التحتية، فضلاً عن الاستثمارات في الحقول النفطية المشتركة بين البلدين.

المركزي الإيراني يوافق على إنشاء بنك مشترك مع سوريا

أعلن نائب رئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية – السورية عن موافقة البنك المركزي الإيراني على إنشاء بنك مشترك مع سوريا، وقد أصدر التصريح الخاص بهذا القرار. وأضاف علي أصغر زبردست، الأحد، في كلمته خلال "مؤتمر التعريف بفرص الدخول إلى السوق السورية": إن الحكومتين في إيران وسوريا تتفقان على إنشاء بنك مشترك بين البلدين؛ لكن القطاع الخاص هو من سيتولى القيام بذلك. وتابع: لقد عقدت الغرفة المشتركة بين إيران وسوريا العديد من الاجتماعات خلال السنوات الأخيرة؛ متطلعاً الى اقتراب أمد تنفيذ هذه الاتفاقات. كما أشار الى موضوع "التحويلات المالية"، باعتبارها "أكبر عائق في مسار تقدم التجارة الإيرانية - السورية"، معرباً عن أمله في حل هذه المشكلة من خلال إنشاء بنك مشترك. وأكمل نائب رئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - السورية: إن حجم واردات سوريا يبلغ نحو ٥ مليارات دولار، في حين يبلغ حجم تجارة إيران مع هذا البلد نحو ٢٥٠ إلى ٢٧٠ مليون دولار؛ مؤكداً على استخدام طاقات القطاع الخاص في سياق تطوير العلاقات الاقتصادية بين طهران ودمشق.
من جانبه، قال رئيس مكتب سوريا في الخارجية الإيرانية: في الأشهر التسعة الماضية من العام الجاري بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٠٠ مليون دولار، وهو أمر مؤسف. واعتبر شاه حسيني إن هذا المؤتمر فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر حول إعادة إعمار سوريا والفرص المتاحة ومساهمة الشركات الإيرانية. وأضاف: العلاقات الإيرانية - السورية استراتيجية وهي في ذروتها عسكرياً وسياسياً؛ لكن مسؤولي البلدين يشكون من تدني مستوى العلاقات الاقتصادية، والسؤال المهم هو لماذا لا يصل مستوى العلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية. وتابع: وزارة الخارجية تسعى إلى تسهيل العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا؛ بالإضافة إلى السفارة، لدينا قنصلية عامة في حلب.

أفغانستان تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران

قال نائب وزير الاقتصاد في الحكومة الأفغانية بالوكالة عبداللطيف نظري: إننا نرغب في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران حتى يتمكن البلدان المتجاوران من اتخاذ المزيد من الخطوات بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة. وحول الزيارات الأخيرة للوفد الاقتصادي الأفغاني إلى تشابهار وتركمانستان، قال نظري أمس الإثنين، في مقابلة مع "إرنا": إن هذه الزيارات تهدف بالأساس إلى تحسين مستوى التعاون التجاري والاقتصادي. وأضاف: إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الثلاث (أفغانستان وإيران وتركمانستان)، خاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأفغانستان، حالياً مستمرة؛ لكننا لم نتمكن من الوصول إلى النقطة المنشودة بعد. وتابع: إن الهدف الرئيسي لزيارة الوفد الاقتصادي الأفغاني إلى إيران وتركمانستان هو تفعيل القدرات الاقتصادية لأفغانستان مع جيرانها وزيادة الاستيراد والتصدير بين أفغانستان وهذه الدول وخاصة أفغانستان وإيران، حتى يتمكن البلدان من تحديد المصالح الاقتصادية المشتركة واتخاذ خطوات أكبر في اتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في المستقبل. وأردف نظري قائلاً: إن أفغانستان لديها قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات، خاصة من جيرانها وتتمتع بموارد معدنية فريدة، كما أنها تتمتع بأفضل التربة الزراعية الخصبة والموارد المائية، مما يمكن أن يجذب انتباه جيرانها للاستثمار من خلال توسيع العلاقات في هذا المجال، بحيث يتم تأمين مصالح أفغانستان وجيرانها.
واعتبر نظري أفغانستان من أهم دول المنطقة في مجال تصدير الفواكه الطازجة والجافة، والتي يمكن تصديرها إلى جيرانها، وبالتالي خلق تبادلات اقتصادية واسعة النطاق، وقال: يمكن لأفغانستان أيضاً تطوير العلاقات مع جيرانها في قطاع الطرق والنقل، بما في ذلك قطاع سكك الحديد، حيث يمكن اعتبار مشروع خواف-هرات ضمن هذا القطاع. وتابع: إن علاقات أفغانستان الاقتصادية مع دول المنطقة وخاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في مستوى جيد، وبالطبع نريد تعزيز هذا التعاون.